

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأمين العام لميثاق الطاقة،
السيدات والسادة الأفاضل،

اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى سكرتارية ميثاق الطاقة ممثلة بأمينها العام السيد Andrie Mernier والمركز الوطني لبحوث الطاقة على دعوتكم لي للتحديث في ورشة العمل هذه والتي تعقد تحت عنوان كفاءة الطاقة. هذا الموضوع الهام جداً بالنسبة للأردن. لأننا نعتبر أن كفاءة الطاقة هو الإجراء السريع الذي يخفف من حدة الأزمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والذي تجاوز حاجز الـ 80 دولار للبرميل.

سيكون حديثي استكمالاً لحديث السيد باسكال لافونت رئيس قسم ... في الأمانة العامة لميثاق الطاقة. وكما تعملون يعمل ميثاق الطاقة ضمن نطاق سيادة الدول، والحقوق السيادية لكل دولة على موارد الطاقة لديها. بروح من التعاون السياسي والاقتصادي. وميثاق الطاقة هو إطار قانوني لتنظيم نقل الطاقة بكافة أشكالها عبر الحدود، وتحديد آليات الاستثمار في مجال الطاقة في دول الغير. وضمانات تلك الاستثمارات، مع إبعاد التأثيرات السياسية عن الاتجار بالطاقة وتسهيل نقلها بين الدول. وهو بذلك يتماشى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية **WTO** ولا يتعارض معها على الإطلاق، وهو إطار متعدد الأطراف يهدف إلى:

- النهوض بتطوير سوق الطاقة ليكون مفتوحاً للتنافس بين كافة الموقعين، وقائماً على مبدأ عدم التمييز، واعتماد أسعار مبنية على معطيات السوق.
- إيجاد المنسوخ الملائم لتفعيل المؤسسات، وضمان تدفق الاستثمارات والتقنيات.
- تعزيز سلامة عبور الطاقة وتبادلها.

- خلق التدابير الناجمة للاستعمال الأمثل للطاقة والحفاظ على البيئة.

من هنا نلاحظ أن مجالات عمل ميثاق الطاقة الرئيسية هي في صلب الاهتمامات الأردنية في موضوع الطاقة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر،

أولاً - قضايا عبور الطاقة ونقلها الآمن بين الأطراف ضمن اطر تنظيمية وتعاقدية متفق عليها.

- الأردن الآن يطرح نفسه على أنه مركز آمن لنقل الطاقة وعبورها من أراضي مستفيداً من الاستقرار السياسي والأمن الذي ينعم به.

- لقد كان الأردن بلداً آمناً لعبور النفط العراقي إلى شواطئ المتوسط في أربعينيات القرن الماضي وتوقفت عمليات العبور عقب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام 1948. وكان الأردن بلداً آمناً لعبور النفط السعودي إلى شواطئ المتوسط أيضاً من بداية خمسينيات القرن الماضي وتوقفت عبور النفط اثر الاجتياح الإسرائيلي إلى جنوب لبنان في عام 1982. والأردن الآن بلد آمن لعبور الغاز الطبيعي المصري الى كل من سوريا ولبنان وقريباً إلى تركيا ثم أوروبا. والأردن مركزاً رئيسياً ضمن مشروع الربط الكهربائي الإقليمي وتبادلها بين دول الربط.
- من جانب آخر فإن أحد أهداف الإستراتيجية الشاملة للطاقة العمل على تعزيز مشاريع الربط الإقليمي من النفط والغاز والكهرباء وتعظيم الاستفادة منها.

- وحين ينضم الأردن إلى اتفاقية ميثاق الطاقة أو أي اتفاقية دولية مشابهه تنظم قضايا عبور الطاقة بين الأطراف فإن ذلك يعطيه مصداقية على أن الأردن دولة قانون وملتزم بالاتفاقيات الدولية. ويطمئن الآخرين بخاصة شركائنا في القارة الأوروبية إلى سلامة التعامل مع الأردن في هذا المجال. بخاصة نحن الآن نحاول- وعلى المدى البعيد – أن نسوق الأردن ليكون احد الدول

الرئيسية في مشروع خطة الطاقة الشمسية المتوسطة والتي تهدف إلى بناء 80 جيجاوات ومن ثم نقل الكهرباء إلى أوروبا. ولا يمكن أن ينجح هذا المشروع إلا إذا تأكد شركاءنا في القارة الأوروبية من مصداقية البلد الذي يتعاملون معه. والتزامه بتنفيذ الاتفاقيات الدولية بخاصة تلك التي تنظم الاستثمارات في دول الغير (الاستثمارات الأجنبية).

ثانياً - قضايا الاستثمار في قطاع الطاقة في دول الغير (الاستثمار الأجنبي)
■ من المعلوم أن استثمارات قطاع الطاقة هي كثيفة الاستهلاك لرأس المال وهي استثمارات في الغالب طويلة الأمد.

■ حسب الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة. فإن حجم الاستثمار المطلوب في قطاع الطاقة حتى عام 2020 يبلغ حوالي 18 مليار دولار. كلها موجهة لاستثمار القطاع الخاص، وبالغالب للقطاع الخاص الأجنبي لأن القطاع الخاص المحلي. لا يملك حجم رأس المال المطلوب.

■ وفي الحقيقة خلال سنتين نجح الأردن نجاحاً مميزاً في جلب العديد من الاستثمارات في قطاع الطاقة ومنها نجاحه في مشروع التوليد الخاص الأول باستطاعة 370 ميجاوات والذي يملكه ويديره ائتلاف أمريكي ياباني بأسلوب BOO . وكذلك نجاحه في مشروع التوليد الخاص الثاني والذي وصل إلى مرحلة القفل المالي والمحال على ائتلاف كوري سعودي ونجاحه في توقيع اتفاقية امتياز مع شركة شل لاستغلال الصخر العميق لإنتاج النفط. ونجاحه في توقيع اتفاقية مع شركة BP في تطوير حقل الريشة الغازي.

■ فحين قررت الحكومة الانسحاب من تنفيذ المشاريع الإنتاجية كمشاريع الطاقة وترك المجال للقطاع الخاص أن يقوم باستثماراته في بيئة تنافسية وآمنة. كانت تعرف مسبقاً أن الأردن بلد جاذب للاستثمار الأجنبي وقادر على المحافظة عليه. وهو يتمتع بمناخ استثماري لأسباب منها: -

- موقع متميز واستراتيجي
- يتمتع باستقرار سياسي وأمني ولديه علاقات جيدة مع كافة الأطراف.
- إقتصاده موجه للسوق الحر.
- أقر حزمة من الحوافز والإعفاءات الضريبية

- نفاذه إلى الأسواق الدولية الكبرى
- لديه مناطق حرة ومدن صناعية
- لديه مصادر بشرية منافسة ومؤهلة
- اتصالات وبني تحتية ذات مستوى عال.

الأهم من ذلك أن الأردن مرتبط وملتزم باتفاقيات دولية تنظم أمور الاستثمار وغيرها. فالأردن عضو في منظمة التجارة العالمية **WTO**، وموقع على اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وغيرها.

وإن انضمام الأردن إلى اتفاقية ميثاق الطاقة التي تنظم قضايا الاستثمار في هذا القطاع يعطي الأردن ميزة أخرى من شأنها أن تطمئن المستثمر أن الأردن ملتزماً بكافة القضايا التي يقرها الميثاق بخاصة قوانين الاستثمار في دول الغير. وكذلك يمنح المستثمر تعهداً بأن استثماراته ستكون مستقرة وأمنه، والإجراءات ستكون شفافية. وأنه لأن تكون هناك معاملة تمييزية أو تفضيلية لطرف ما على حساب طرف آخر تخل بقواعد المنافسة.

- وزير الطاقة سيقدم محاضرة في المؤتمر الأردني الدولي للاستثمار الذي سيعقد في البحر الميت تحت عنوان Hashemite Kingdom of Jordan, Gateway to Bussiness Op. in the Energy Sector هذا العنوان لم يضعه وزير الطاقة عنواناً لمحاضراته إلا لأنه مطمئن أن الأردن قد هيأ نفسه لجذب الاستثمارات الأجنبية على أسس عادله. وهو ملتزم بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومنها اتفاقية ميثاق الطاقة.

ثالثاً – موضوع كفاءة الطاقة وخلق التدابير الناجمة لاستعمال الطاقة والمحافظة على البيئة

- مواضيع كفاءة الطاقة هي من المواضيع المهمة حالياً للأردن لأنه الإجراء السريع الذي من شأنه أن يخفف من حدة الأزمة التي يسببها ارتفاع أسعار النفط والتي تجاوزت حاجز الـ 80 دولار للبرميل.

- تهدف الإستراتيجية إلى توفير 20% من استهلاك الطاقة في كافة القطاعات الاقتصادية حتى عام 2020.
- كثافة استهلاك الطاقة في الأردن تعتبر مرتفعه مقارنة مع الدول الأخرى. وكثافة استهلاك الطاقة تعني كمية الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة واحد من الناتج المحلي الإجمالي. وهي في الأردن تقدر بضعف ما هي عليه في الدول الصناعية. مما يدل على أن هناك مجال واسع وعمل دؤوب لتحقيق الخفض في استهلاك الطاقة وصولاً إلى الاستهلاك الأمثل للطاقة.
- زيادة كثافة استهلاك الطاقة تؤدي إلى زيادة الكلفة الصناعية مما يؤثر سلباً على تنافسية المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية. وتدني شروط التبادل التجاري مع الدول الأخرى. بخاصة أن دائرة المنافسين لكافة القطاعات الإنتاجية والتصديرية هم في محيط الطاقة الرخيصة.
- من هنا يجب العمل على فك الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو في الطلب على الطاقة. بحيث تكون نسب النمو في الناتج المحلي أعلى من نسب النمو في استهلاك الطاقة وبفارق لا يقل على 2-3%. من هنا جاء اهتمام الأمانة العامة لميثاق الطاقة والجهات الأردنية الممثلة بوزارة الطاقة والمركز الوطني لبحوث الطاقة بعقد هذه الورشة المتخصصة من أجل أن تساهم في تعزيز آليات وأساليب تحسين كفاءة الطاقة وإزالة العوائق الفنية والقانونية والتمويلية التي تحول دون ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته